مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في: 27/02/2017
رقم السؤال: 457

إلى السيد وزير العدل والحريات المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول مطالبة بفتح تحقيق جدي في حيثيات وملابسات الوفاة المأساوية للشاب محسن فكري بمدينة الحسيمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

السيد الوزير المحترم،

يؤسفني أن أراسلكم بخصوص حيثيات وملابسات وفاة الشاب "محسن فكري"، رحمه الله، والذي كان يشتغل قيد حياته كتاجر وبائع للسمك، وذلك بعد مداهمة عسته حاوية ضاغطة للنفايات لشاحنة تابعة لشركة بيزورنو، ليلة الجمعة 28 أكتوبر 2016، في حادث مأساوي ومؤلم وفاجعة إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لقد حاول هذا الشاب الحيلولة دون إتلاف السلطات لكمية من سمك "أبو سيف"، ممنوع الصيد، التي تم حجزها لديه من طرف السلطات الأمنية، والتي كان يود بيعها خارج المدينة، بحيث قررت السلطات المحلية في موقف غريب وغير مفهوم إتلاف كميات السمك المحجوزة لديه، باستعمال حاوية ضاغطة لشاحنة نقل النفايات، وهو ما أثار استفزازه وغضبه واحتجاجه، مما جعله يهدد بالارتماء في الحاوية إن أصر المسؤولون على إتلاف المحجوز، قبل أن يقدم فعلا على النزول بها، معية بعض شركائه في العمل، وهذا الفعل تم قبل أن تتحرك آلة الضغط والتدوير، فمن قام بإذابة تشغيل هذه الآلة، وكيف تم هذا الأمر، ومن هي الأطراف المتورطة في هذا الفعل الذي كان سببا مباشرا في وفاة الضحية؟

السيد الوزير المحترم،

إن ملابسات هذا الحادث يطرح أكثر من سؤال حول ظروف هذه الوفاة، والمتسببين فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، طارحا أمامكم هذه الملاحظات الأساسية، والتي يجب استحضارها في التحقيق حتى يأخذ القانون مجراه، ويتابع كل مقصر في أداء مهامه وكل متجاوز لحدود اختصاصاته، تفعيلا للمبدأ الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة، لأن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواسية تحت سقف القانون:

أولا: لماذا تم إتلاف تلك الكميات المحجوزة بتلك الطريقة المستفزة وبواسطة شاحنة لنقل النفايات، مع العلم أنه قد جرت العادة على توجيهها إلى المؤسسات الخيرية والاجتماعية (دور الأيتام، دور العجزة، مراكز التأهيل...)، وذلك بعد معاينتها من طرف الجهة الطبية المختصة، مشيرين في هذا السياق أن هذا السلوك الاستفزازي يبقى هو الباعث والدافع الحقيقي الذي جعل الهالك يحتج ويحاول منع "عملية الحجز والإتلاف" التي شابتها العديد من الشبهات والتقصير، مع استحضار ضرورة التحقيق في حيثيات الأمر بتفاصيله وجزئياته.

ثانيا: هل من حق السلطات المعنية إتلاف المحجوز في الشارع العام وسط المدينة، ودون الأخذ بالاحتياطات اللازمة، مع الإشارة هنا، إلى أن محاولة الإتلاف تمت في مكان يمنع فيه الوقوف أصلا على السيارات والشاحنات، بل حتى تموضع الشاحنة كان في الاتجاه المعاكس للسير ضدا على القانون.

ثالثا: من هي الجهة المسؤولة عما وقع، ومن أعطى الأمر لحضور هذه الشاحنة، التابعة لشركة تقوم بالتدبير المفوض لقطاع النظافة، والتي يُفترض أنها تشتغل وفق كناش دفتر تحملات واضح الالتزامات، لا يدخل من ضمنها القيام بمهمة إتلاف المحجوزات.

رابعا: لماذا لم توفر العناصر الأمنية الحاضرة بعين المكان والمكلفة بمراقبة الوضع، الحماية المطلوبة للشاب المتوفى والتدخل لمنعه من رمي نفسه داخل الحاوية، بل ومن شغل آلة الضغط والتدوير الخاصة بهذه الأخيرة، وهو ما يعني وجود مسؤولية تقصيرية في الموضوع إن لم يكن فعل إجرامي ثابتا ومكتمل الأركان.

خامسا: هل عناصر الأمن المكلفة بتنظيم السير والجولان (المستعملين للدرجات النارية)، والتي باشرت عملية الحجز بدءا،

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي

واقتيادِ سيارةِ الهالكِ المحملةِ بالسمكِ لمكانِ وقوعِ الحادث، من مهامها القيامِ بهذهِ العملية، ومن يتحملِ المسؤوليةِ في بعضِ الاختلالاتِ التي شابتِ هذهِ الأخيرة، هل هي السلطاتِ المحليةِ أم الأمنية؟

سادسا: إذا كان هذا النوعِ من السمكِ ممنوعِ الصيد، فمن سمحِ لمراكبِ الصيدِ أن تقومِ بذلك، وكيفِ تمِ بيعهِ بالميناءِ على أنظارِ ومسامعِ الجميع، ثمِ بعدها يتمِ مطاردةِ سيارةِ الشابِ الهالك، رحمهِ الله، بتهمةِ شراءِ "سمكٍ ممنوعٍ صيده "، وهو ما يحيلنا لموضوعِ اللوبياتِ التي تحتكرِ تجارةِ السمكِ بالحسيمةِ وعلاقاتها بمختلفِ الأجهزةِ الإداريةِ وعلاقتها بما وقع.

لذا واعتبارا لكلِ ما سبق، ولغيرها من التساؤلاتِ والحيثياتِ الأخرى، ألتمس منكم السيدِ الوزير، فتحِ تحقيقِ نزيهِ وجدي، لأن أقدسِ الحقوقِ التي يجبِ أن تصونها الدولةِ لمواطنيها هي حقِ الحياة، والشابِ المتوفى رحمةِ اللهِ عليه، لمِ يكن إلا شابا يقاومِ من أجلِ لقمةِ العيشِ وضمانِ حقهِ في الحياةِ كما باقي الناس.

السيدِ الوزير المحترم، إن المنطقةِ تعيشِ حالةِ من الاحتقان، التي تفرضِ عليكم التدخلِ العاجلِ لردِ الحقوقِ إلى أهلها، وفتحِ تحقيقِ بمخرجاتِ جدية، تُحمِ لِ المسؤوليةِ فيها لكلِ من قصرِ في واجبهِ المهني أو مارسِ شططا في استعمالِ السلطة، أو تجاوزِ حدودِ اختصاصاته.

وختاما ، وفي انتظارِ جوابكم، تقبلوا مني السيدِ الوزير فائقِ التقديرِ والاحترام، آملا ، في أن يلقى ملتمسي وسؤالي فائقِ العنايةِ من جنابكم.

والسلامِ عليكم ورحمةِ اللهِ وبركاته.

صاحبِ السؤال

نبيلِ الأندلوسي